



الابحاث والدراسات





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الألسنية المعاصرة والعربية

الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي

الألسنية والبحث اللغوي العربي:

برزت في القرن العشرين طلائع البحث اللغوي الأوربي، فغزت السوق الثقافية والمعرفية في الوطن العربي، من طريق الترجمات، وتأثير الباحثين العرب ممن درسوا في فرنسا وإنكلترا وألمانيا وسائر البلدان الأوربية الأخرى، وطفح على السطح ما عرف باللسانيات - نسبة إلى اللسان - أو الألسنة - نسبة إلى: الألسن - أو اللسنية - نسبة إلى اللسن^(١) وكلها تعني شيئاً واحداً، وهو البحث في اللغة، من أجلها ولذاتها، كما ورد على لسان سوسير، (٣١٩١٣)^(٢) في محاضراته.

ولم تكن هذه الألسنية بدعاً ليس لها سابق، بل أن ما جاءت به من مبادئ وقيم بحثية في اللغة، كدراسة اللغة - منطوقة - في زمن التكلم بها من أفواه أهلها، ووصفها وصفاً مجرداً من العلل والتأثيرات الخارجية التي لا علاقة لها باللغة، وعلى المستويات المعروفة في بنيتها ونظامها، وكالصوت والدلالة، والتركيب - التنظيم - والصيغ، والأساليب، وما امت إلى بنائها ومكوناتها بصلة جذرية.

لقد سبقت إلى هذا النهج في دراسة اللغة أمم، وكان للعرب في هذا المضمار يد طولى في وضع أسس البحث العلمي اللغوي، حين استقرؤوا نصوص لغتهم واستنبطوا قواعدهم، ووضعوا أصواتهم فيها، فكان من نتائج تلك الجهود وجود النحو العربي، وقواعد اللسان، والأساليب البيانية، والصور البلاغية،

(١) ينظر: مادة (لسن) في اللسان، والتاج وغيرهما.

(٢) محاضرات في علم اللغة العام: فريمان وسوسير: بغداد وزارة الإعلام - العراقية . .

وأساسيات فصاحة التراكيب، والألفاظ، وتنقية المفردات العربية مما داخلها من الأعمى والغريب، وكان ميدانهم الذي صالوا به وجالوا هو القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والتراث الأدبي والاجتماعي لأئمة العرب قبل مجيء الإسلام، وفي عهد الرسالة حتى أواخر العصر الأموي، فتركوا المدينة، ولازموا العرب في بواديهم، يسمعون ما يتكلم به العربي، ويترصدون مخارج الأصوات من فيه، ويصفون كيفية نطقه، فيسجلون ذلك كله في رسائل وكتب، وكان من نتائج ذلك كله جملة من الدراسات والبحوث على الشكل الآتي:

١- البحث في التراكيب والصيغ والأبنية، والأساليب اللغوية الصحيحة، وظهر ذلك فيما توارثه الأجيال من كتب النحو والصرف والبلاغة، وقد قدمت هذه المؤلفات والمصنفات، وبعضها رسائل صغيرة زاداً ثراً من علم اللغة وفقهها. وقواعدها، من مثل كتاب (سيبويه ١٨٠ هـ) وكتب عيسى بن عمر (١٤١ هـ) التي قيل عنها: إنها بلغت اثنين وسبعين كتاباً في النحو^(١). ولم يبق منها سوى كتابين، هما (الجامع) و(الإكمال) اللذان أطلع عليهما المبرد: (٢٨٥ هـ)^(٢) وقرأ فيهما، فوجدهما على غاية من الكمال والجودة، ويقال: إن الخليل بن أحمد: (١٧٠ هـ) قد قال فيهما:

[من الرمل]

ذهب النحو جميعاً كله غير ما ألف عيسى بن عمر
ذاك (إكمال) وهذا (جامع) ففهما للناس شمس وقمر

ثم تلت هذه الكتب جملة كبيرة من الدراسات النحوية، والصرفية للقراء: (٢٠٧ هـ)، والجرمي: (٢٢٩ هـ)، والمازني: (٢٤٨ هـ) والمبرد، وثلعب: (٢٩١ هـ)، وابن السراج: (٣١٦ هـ)، وابن الأنباري: (٣٢٨ هـ)، وابن دريد: (٣٢١ هـ)، والزجاجي: (٣٤٠ هـ)، وأبي علي الفارسي: (٣٧٧ هـ)، وابن جنبي: (٣٩٢ هـ)، وابن فارس: (٢٩٥ هـ) وغيرهم، حتى عهد الحضارة الإسلامية المتأخرة، التي شهدت الآلاف المؤلفة، من المصنفات والرسائل في هذا الضرب من التأليف.

(١) انظر: مشكلات في التأليف اللغوي: د. رشيد العبيدي.

(٢) انظر: المشكلات: ٣٥، ٣٦، وانظر: الفهرست: ٧٦.

وكانت الرسائل في ظواهر اللغة المختلفة، وفي جمع النصوص اللغوية، في مختلف جوانب الحياة، تمثل صورة صادقة، عن اهتمام العربي بلغة الجزيرة، ولا سيما عند العرب الفصحاء الذين كانوا في الوسط، بعيدين عن التأثير والخارجي الذي وجدنا آثاره عند أدباء الشمال والجنوب من شعراء الجزيرة، كالأعشى وأمية بن أبي الصلت وغيرهما^(١).

كانت البداية الأولى في القرن الأول الهجري، قد شهدت البحث، الألسني الوصفي المنقطع النظير في المنهج والطريقة، للوصول إلى حقائق العربية، وإدراك أسسها وتراكيبها بالملاحظة والوصف^(٢)، وأبرز ما هي عليه من النظام والبناء وخصائصها، حتى انتهت إلى وضع المؤلفات والكتب.

٢- الجمع والتصنيف لمفردات اللغة، ووصفها في مصنفات متنوعة المناهج والطرائق، كوّنت فيما بعد مدارس معجمية، على مر العصور الحضارية الإسلامية، بين أن تكون مصممة على (الألفباء) وعلى وفق اجتهادات منهجية دقيقة، وعلى الموضوعات والمعاني والحقول الدلالية المختلفة، وعلى مخارج الأصوات اللغوية، وقد تطورت إلى مناهج متعددة لست بحاجة إلى سردها، ولكن يمكن الإشارة إلى ما فعله ابن دريد: (٣٢١ هـ) في (الجمهرة) حين ترك طريقة التركيب على المخارج ورجع إلى (الألفباء) مستفيداً من المدرسة الخليلية في تقسيم المادة، وتقليبها، ووضعها في الثنائي والثلاثي، وما فوقه، ثم الإشارة إلى ما فعله ابن فارس في (المقاييس والمجمل) حين أخذ بطريقة الألفباء، ولكنه انفراد بتنظيم المواد، أخذاً بالحرف وما يليه في الترتيب حتى (الياء) ثم البدء بالهمزة فالباء فالتاء... إلى أن يصل إلى الحرف الذي بدأ به المادة، فـ(درس) مثلاً نجدها في حرف الدال فالراء فالسين، ثم ما يلي السين: درش: درص: درض... دري، ثم يعود إلى الهمزة: درأ: درب...، وهذه طريقة فذة لم يتابعه فيها أحد ممن جاء بعده، وبقيت إلى هذا اليوم معروفة باسمه، ولم يكن مسبوقاً بها، ولم يتابعه من جاء بعده، فيها.

(١) أبحاث ونصوص: ٢٤٧.

(٢) سبقت الإشارة إلى هذا الجانب من البحث، ثلاثة مبادئ ألسنية وفي البحث اللغوي العربي، وألقي في ندوة المجمع العلمي العراقي/محاضرات الموسم العراقي: ١٩٩٦.٩٥. في:

.١٩٩٥/١١/٧

ويقال مثل ذلك في طريقة التنظيم على الموضوعات، كما هي الحال عند أبي عبيد: (٢٢٤ هـ) في (الغريب المصنف) وتابعه فيها الثعالبي: (٤٢٨ هـ) في كتابه الوجيز: «فقه اللغة» ثم ابن سيده (٤٥٨ هـ) في كتابه: «المخصص».

وأهم مدرسة في تاريخ المعجم العربي بعد العين، هي المدرسة التي قامت على الألف باء، ولكنها استحدثت طريقة الباب والفصل، وظهرت بشكل ناضج متكامل عند الجوهري: (٣٩٨ هـ) وتابعه فيها جملة من المعجميين، كابن منظور (٧١١ هـ) في اللسان، والفيروز (٨١٧ هـ) في (القاموس المحيط) والزيدي: (١٢٠٥ هـ) في «التاج» وكانت محاولة الزمخشري: (٥٣٨ هـ) في أساس البلاغة في الترتيب على (الألفباء) الدقيقة جريئة، وقيمة في تاريخ المعجم اللغوي العربي، إذا التزم بتنظيم المادة على النظر إلى أولها، ثم ما يليه في الترتيب من الهمزة حتى الياء، ثم ما يليه في الترتيب من الهمزة حتى الياء، ثم ما يليه في الترتيب من الهمزة حتى الياء، وهي طريقة المحدثين - اليوم - وإنما استوحوها من عمله الجبار ذلك، ولم يستطيعوا الخروج عنه. (أبا: أبت أبث، أبج أبح... أتا: أتب، أتت اثث... أتا أثب، أثت، أثث، أثج... حتى إذا انتهى من الهمزة التي في صدر المادة تناول الباء وسار على النهج نفسه^(١)).

هذا فضلاً عن المعجمات الخاصة التي تناولت: الدخيل والمعرب، والمصطلحات العلمية والفكرية، وألفاظ العلوم الشرعية الأخرى كالفقه وأصوله وأصول الكلام والمنطق، وفي ذلك كتب كثيرة في تاريخ البحث اللغوي العربي، ومن ذلك الرسائل اللغوية، (كأسماء الدواهي والحيوان) لمحمد بن الحسن بن رمضان النحوي^(٢)، و(أسماء السحاب والرياح والأمطار) للزيادي: (٢٤٩ هـ)، و(ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب)^(٣)، للرياشي: (٢٥٧ هـ)، و(مفردات الطب للراغب الأصفهاني)، و(التعريفات) للجرجاني، و(شفاء الغليل للخفاجي) وغيرها مما تشمل صورة حية عن التنوع الحضاري والمعرفي للأمة.

٣- الرصد اللغوي وتقويم اللسان: وهي حركة بحثية لغوية، تهدف إلى مراقبة اللسان العربي، وعرض الخطأ اللغوي على الضابط والقاعدة، لتكون

(٢) انظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية موضوع (المعجمية العربية) ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) معجم الأدباء: ٤٩٥/٦.

(٣) نفسه: ٢٨٥/٤.

فيهما حصانة من الوقوع في اللحن، وصيانة لأساليب العربية وحفاظاً على سلامتها.

وقد كان المسلمون منذ عهد الرسالة حريصين على بقاء اللسان العربي سليماً نقياً من الزلل والخطأ، واللحن، ولذلك أثر عن رسول الأمة (صلى الله عليه وآله وسلم) توجيه وتوعية لأفراد وزلّوا في كلامهم أمامه فقال: «أرشدوا أخاكم، فقد ضل»^(١)، وسارت الأمة من بعده على منهجه في الحفاظ على اللسان العربي، وانتحاء سلامته، وتنبية الناطقين على ما يقع في ألسنتهم من خطأ أو زلل أو لحن قد يؤدي إلى الكفر والضلالة، كما حصل لذلك الذي قرأ قوله - تعالى - «أن الله برئ المشركين ورسوله» - بكسر: «رسوله» - ظناً منه أنها معطوفة على (المشركين) في حين هي معطوفة على لفظ الجلالة (الله) أو على موضع (أن الله) وهو الابتداء، فتكون اللفظة على ذلك بقراءتين: (ورسوله) - بالنصب - ، أو (ورسوله) - بالرفع - وقد يكون لحنه جهلاً أو قلة اكتراث.

ومن هنا كانت أقوال الصحابة، وتابعيهم في هذا المضمار كثيرة، نقلتها كتب اللغة والأدب تشير إلى حرصهم المتواصل على حفظ اللسان، يقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: تعلموا الفرائض والسنن واللحن، كما تعلمون القرآن، وأراد باللحن: اللغة^(٢)

وتواصلت جهود علماء العربية في رصده الأغلط وإحصائها، وتدوينها في كتب ومؤلفات، كان الغرض منها التنبيه على اللحن في لسان الخواص والعوام فنقلوا عن الكسائي: (١٨٩ هـ) كتاباً باسم: «لحن العامة» ولأبي عبيدة (٢١٣ هـ) مثله، ورووا أن للسجستاني: (٢٥٧ هـ)، والمازني: (٢٤٨ هـ)، والزيادي: (٢٣٦ هـ)، والزيدي: (٣٧٩ هـ)، والحريري: (٥١٦ هـ)، وغيرهم كتباً في المستويات العلمية والثقافية المختلفة، وفي طبقات الناس من الخواص والعوام، وصل إلينا منها: كتاب (ما تلحن فيه العامة للزيدي)^(٣)، و(درة الغواص في أوهام

(١) الخصائص: ٨/٢. وانظر معجم الأدباء: ٨٢/١.

(٢) الأمالي: ٥/١: (ط: دار الكتب).

(٣) مطبوع متداول.

(الخواص) للحريري^(١)، و(التبويه على غلط الجاهل والتبويه): لابن كمال باشا: (٩٤١ هـ)^(٢).

لقد كان هذا الفن من التأليف يمثل السياج الذي وضع، ليحد اللسان العربي من الوقوع في الخطأ، وليبين له الطريق الذي ينبغي له أن يسلكه في التعبير السليم، وهذا هو الذي أفصحت عنه عبارة: قل لا تقل التي وضعها الدكتور مصطفى جواد عنواناً لكتابه، في القرن العشرين.

٤- كتب الدراسات المتنوعة، وهي دراسات تناولت الحرف العربي وخصائصه، ومخارجه، والتبدلات الصوتية، وتأثير الأصوات بعضها في بعض، وصلة الصوت بالمعنى، ودلالة المفردات وتغير الدلالات، واللهجات العربية، ومظاهر هذه اللهجات وأسباب تكونها، والتميز بين رديتها وفصيحتها، كما تناولت آداب اللغة من نثر وشعر، وما حصل فيها من تطور وتغيير في حقب ما قبل الإسلام وبعده، حتى أواخر العصر الأموي ومطلع العصر العباسي، حيث ظهر التوليد في اللغة وآدابها، ودخول الغريب فيها، وتأثير الأعجمية في اللسان. وكل هذه الجوانب تمثل تاريخاً حافلاً بالجهود العلمية الجبارة لعلماء العربية ومفكرها وأدبائها، بحيث وصل إلينا منها كتب ومصنفات، لمختلف العصور الإسلامية، تتم عن تسجيل دقيق، ووصف لا مثيل له في تاريخ أية أمة من أمم الأرض، مما خلف لنا آثاراً جلية من المخطوطات التي لم يطبع منها إلا القليل، ولا تزال (الملايين) منها تنتظر البعث والنشر، لتكشف لنا عما أودعه أوّلئك الرجال من جهود عقلية وفكرية وعلمية بطون هذه الكتب، ومن المصنفات التي وصلت إلينا على هذا النمط من الجهود، كتاب (الخصائص) لابن جني، وكتاب (الصاحبي) لابن فارس، وكتاب (سر الصناعة) لابن جني أيضاً، وكتاب (دلائل الإعجاز) للجرجاني (٤٧٠ هـ)، وكتاب (الإبدال) لأبي الطيب اللغوي (٣٥١ هـ)، و(القلب والإبدال) لابن السكيت: (٢٤٤ هـ)، وكتاب (الأضداد) لأبي بكر بن الأنباري: (٣٠٢٨ هـ)، و(الإتباع والمزاوجة) لابن فارس، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة: (٢٧٦ هـ) و(الاشتقاق) لابن دريد، و(الحروف): المنسوب للخليل،

(١) مطبوع متداول.

(٢) مطبوع أكثر من طبعة. ومنها طبعة بتحقيقنا نشرتها مجلة المورد: عدد: ١٤: مجلد ٩/١٩٨٠.

و(الحروف) لأحمد بن محمد أبي الفضائل الرازي: (٦٣١ هـ)^(١)، فضلاً عن دواوين الشعر وشروحها، وكتب تاريخ الأدب العربي الموسوعية في معارضها وثقافتها. من خلال هذا العرض السريع جهود علماء العربية المسلمين يظهر لنا أن البحث اللغوي العربي، قد كان منذ الأعوام الأولى للرسالة الإسلامية يتجه اتجاهاً بحثياً ألسنياً سليماً يعتمد في الأصل على:

(أ) - الملاحظة والرصد للغة المنطوقة التي سمعها الباحثون العرب من أفواه أهل اللغة، وهم العرب الفصحاء في بواديهم وحواضرهم، كتميم والحجاز وما جاورهما من العرب الموثوق بكلامهم، كقيس وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، يقول ابن فارس: (عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدي، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف)^(٢) فضلاً عن أن القرشيين كانوا المثال في الفصاحة، لأن قريشاً كانت: (تتخير من كلام الوفود أحسن لغاتهم، وأصفي كلامهم، فكانوا بذلك أفصح العرب)^(٣).

وكانت هذه الملاحظة للغة المنطوقة الفصيحة، تمثل أساساً متيناً من أسس البحث الألسني الذي لم يبنه الباحث العربي على مقدمات ومسبقات من القيم البحثية والأحكام الموروثة، بل كان ذلك منه منهجاً فرضته عليه طبيعة العناية بلغته والاهتمام بها، فعمد إلى أهلها، ليسمعها منهم، ويصفها كما سمعها، من غير أن يتدخل في حكم من أحكامها، أو ظاهرة من ظواهرها التي سمعها بأذنيه، ودونها كما وقعت له عند أهلها.

وإنما كانت هذه العناية منه، لأنها كانت من الدين الجديد؛ ولأنها لغة الكتاب المنزل بها، تشريعاً وأحكاماً للعربي، ولمن سيكون أخاه في الدين مستقبلاً من البشر. فكان الحرص - إذن - على وضع قواعد اللسان بالاكشاف ووصف الكلام وعلى المحافظة على النص الذي بين أيديهم، - وهو القرآن الكريم - وعضده بحديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والتراث الشعري العربي في عصر ما

(١) نشرته محققاً في جملة معهد المخطوطات بالقاهرة عام: (١٩٧٤م).

(٢) الصاحبى: ٢٣.

(٣) الاقتراح: للسيوطي: ٦-٧.

قبل الإسلام، وبعده إلى عصر التوليد، وبما سمعوه من الأمثال والأسجاع العربية الفصيحة، ومحاورات الأعراب في بواديهم^(١).

(ب) - ميز الباحث العربي اللغة المشتركة التي لها مستوى صوابي عال، يمثل قمة الفصاحة العربية. من لهجات أطلق عليها اسم «لهجات مذمومة» كالطمطمانية، والكشكشة، والعجرفية، والفحفة، والششنة، والعجعة، والعننة، والتلثة، وغيرها مما لا نريد إحصاءها في هذا الموضع، وإنما كان هذا التمييز مضطراً إليه، لا بمحض اختياره، لأن العرب أنفسهم كانوا أعرف بمواطن الفصاحة، وأكثر إدراكاً للسلامة اللغوية في قبائلهم وأفخاذهم وبطونهم، وهم الذين حدّدوا للباحث اللغوي العربي مواطن الأخذ، وألزموه أن يستمع إلى لغة عرب معروفين بسلامة السليقة العربية، وفصاحة اللسان، ذلك أن الباحث العربي كان يجهل - تماماً - من من العرب الفصيح، ومن منهم الأفصح، ومن منهم الرديء، فما كان بمقدوره - يومئذ - أن يميز هذا من ذلك، إلا على وفق هدي واسترشاد ممن هو أعرف بالأمر، ولذا كان سؤال معاوية بن أبي سفيان، وهو العربي الفصيح، موجّهاً إلى أعرابي دخل عليه: «من أفصح الناس؟» وهو سؤال ينطوي تحته معنى كبير في سبيل البحث العلمي اللغوي، الذي بدأت بواكيره في تلك الأثناء على أيدي حملة القرآن الكريم وعلمائه الأوائل، فما كان من الإعرابي إلا أن حدّد له المواطن الفصيحة من قبائل العرب، ونبه على الرديء منها؛ ليكون هذا التحديد إيذاناً ببدء عملية فرز صحيح للغة، وبناء منهج بحثي دقيق كفيل بالكشف عن القواعد والأحكام الصحيحة في تاريخ البحث اللغوي العربي، قال الأعرابي: «أفصح العرب، قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات، وتيامنوا عن عننة تميم، وتياسروا في كسكسة بكر وليس لهم عججة قضاة، ولا طمطمانية حمير! قال: من هم؟ قال: قريش^(٢)».

وجاء من بعد البحث الوصفي في العربية وتصنيف قواعدها المكتشفة، أصول تلك اللغة وأحكامها، على شكل مبادئ توصل إليها الأولون، واتخذ منها

(١) أنظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ص ١٦٤-١٦٥ وهذا الذي فعله الباحث اللغوي العربي هو عين ما دعت إليه الأسنوية المعاصرة، كما ترى في منهج سوسير في كتابه: «محاضرات في علم اللغة العام» ط بغداد.

(٢) البيان والتبيين: ٢/٢١٢ - ٢١٣.

المتأخرون مستنداً يرجعون إليه في حالة الوقوع في الخطأ، أو تعليم من يريد علم اللغة، ليستعين بها على فهم كتاب الله، والصلة بتراثها وآدابها.

إن الاتجاه الذي ساد في أوروبا في مطلع القرن العشرين بعد محاضرات سوسير (١٢١٣م)^(١) - التي طبعت عام: (١٩١٦م)، في البحث اللغوي، كان كما أشرنا بحثاً ألسنياً وصفيّاً لا غبار عليه، إذ جعل هدفه هو البحث في اللغة من أجلها ولذاتها، بعيداً عن تأثيرات التطور والتأريخ والمؤثرات الأخرى من اجتماعية أو تربوية أو نفسية، ولذلك وجد المنهج البحثي الألسني من بعده صدى عميقاً في نفوس الباحثين الأوروبيين، فاعتنقوه، وكتبوا فيه، ونبهوا على أهميته في ميدان البحث اللغوي من أمثال فوكوه، ولا كان، ولاكروا، وسيكا هي، وشارل، بالي، ولالند، وماروزو، ثم تشومسكي، وجورج مونان، وغيرهم^(٢).

غير أن هذا الاتجاه البحثي الألسني في أوروبا لم يبق واحداً من بعد سوسير، بل توزع على مذاهب ذهنية مختلفة أشبه بفلسفات فكرية لا يلتقي بعضها مع بعض في المنهج ولا في التفكير^(٣)، ولذلك تنصّل بعض البنيويين من كونه بنيوياً، وطوّروا آخر منهجه، وجمع آخرين ما طرحه سوسير وما رآه عند الآخرين، فخرج بمنهج توفيقى، وهكذا كان الاختلاف واضحاً عند الباحثين الأوروبيين في الدراسة اللغوية.

ويرجع ذلك - كما رأى - لظروف تخصّصية باللغات الأوروبية وتطورها خلال حقب التاريخ المتعاقبة على شعوب القارة الأوروبية، فلقد كانت اللاتينية لغة ذات لهجات يتكلم بها شعوب أوروبا الجنوبية والغربية، كالفرنسيين والإيطاليين والبرتغاليين والإسبان وشعب رومانيا، ولكنها أصبحت فيما بعد لغات لها كياناتها المستقلة، وشخصياتها المتميزة، وخصائصها الإقليمية والمحلية، فليست الفرنسية، كالبرتغالية، ولا الإسبانية كالإيطالية، مما فرض على الباحثين اللغويين النظر في وضع برامج بحثية لغوية لوصف هذه اللغات، والكشف عن خصائصها وسماتها، واستنباط شعبية ضوابطها وقواعدها، بل لقد كانت هذه اللغات تمثل لهجات شعبية ضيقة تنحو نحو التطور والتغير، مرتبطة بظروف كل بلد من هذه

(١) البنيوية في اللسانيات: د. الحناش: ج/١: ص: ٤٠.

(٢) أنظر: كتابنا: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ص ٤ - ٥.

(٣) أنظر مشكلة البنية: د. زكريا إبراهيم: الصفحات الأولى من الكتاب.

البلدان، وكان الباحث الأوربي في القرن الرابع عشر الميلادي وقبله لا يجرؤ على الخوض في دراسة اللهجات الشعبية، لأن ذلك كان يعد كفراً - كما يعد جورج مونان - إذ يقول^(١): لقد وقع التجرف - في القرن الرابع عشر - على كتابة نحو اللغات العامية، وهو أمر يكاد يكون كفراً، إذا أن هذا الشرف العظيم كان منحصراً في اللاتينية، بفضل تقديس دام دهرأ طويلاً. فظروف البحث اللغوي في أوروبا كانت تحث اللغويين حثاً على العناية باللغة، في أي عصر، وأوان، ما دامت اللغات الأوربية غير مستقرة على حال معينة من الثبات والرسوخ على أصولها وقواعدها، وهذا الذي تميزت به اللغات الأوربية من التطور والتغير، جعلها تختلف عن ظروف العربية التي استمدت ديمومتها وقوتها من التراث الأدبي الضخم، الذي وصل إلينا عن طريق الرواية، منذ عصر ما قبل الإسلام، ثم من القرآن الكريم الذي نزل بأفصح اللهجات العربية، وأكثرها إشراقاً وبيانا، ثم من الحديث النبوي الشريف الذي حرص الرواة الأثبات المتقنون على روايته فصيحاً سالماً من التغير والتبديل واللحن والخطأ، ثم من التراث الشعري والنثري بعد الإسلام حتى دخول عصر التوليد والاستحداث، ولا سيما زمن العباسيين الذي اختلط فيه المجتمع العربي بالمجتمعات غير العربية الداخلة في الإسلام، فظهر الشعر المولد على لسان مسلم بن الوليد وأبي نواس، والحسين بن الضحاك، وعدوا ساقية الشعراء ابن هرمة ومروان بن أبي حفصبة وغيرهما^(٢) ممن اختلف النحاة في قضية الاستشهاد بشعرهم.

إن الذي حصل للغات الأوربية من تطور وتفسير لم يحصل للعربية منذ أن نقلها المعنيون بها حتى يومنا هذا، فما زال الشاعر المعاصر ينظم بلغة امرئ القيس، والنابغة، وحسان، والخنساء، وجريير، والفرزدق، وأبي تمام، والبحري، والمنتبي، والمعري، والأبيوردي، والصفى الحلي، وعبد الباقي العمري، والأخرس، وكاظم الأزري، والحبوبي، وما تزال تجد تراكيب الرصافي وشوقي، وحافظ، والجواهري، وغيرهم هي تراكيب أولئك الشعراء المتقدمين، وينسحب هذا على النثر بأنواعه، في حين لا تجد صلة بين لغة شكسبير في ما تقرأ من كتاباته باللغة الإنكليزية في عصره في: ماكبث و الملك لير و كليوباترة

(١) مفاتيح الألسنية: ص ٣١.

(٢) ينظر خزنة الأدب: البغدادي: ١/ص ٤٣.

و تاجر البندقية وغيرها، وما ترجمت إليه هذه المسرحيات باللغة المعاصرة - الإنكليزية - لأن القارئ المعاصر، يعرف أن ثمة صعوبة في فهم لغة شكسبير القديمة، فهو يجهل صياغاتها وتراكيبها، ودلالة مفرداتها، وإصااتة بعض رموزها الصوتية التي أصابها التغير والتحول.

ومن هنا توجب على الإنكليز ترجمة تلك المسرحيات إلى اللغة المعاصرة، ليسروا فهم تلك النصوص، ومعرفة مضامينها. ولم يكن هذا الشأن قد حصل مثله في العربية، فلم نحتاج لترجمة كتب الجاحظ: (٢٥٥ هـ) ولا ابن المقفع، ولا عبد الحميد الكاتب، ولا كتب ابن قتيبة، ولا وجدنا عسراً في فهم أدب (بديع الزمان) أو (الحريري)، أو (أبي العلاء المعري) النثري، أو غيرهم ممن وصلت إلينا كتاباتهم ومؤلفاتهم.

لذلك لم يحتج العربي المعاصر إلى إعادة نظر لدراسة اللغة العربية المعاصرة، ووضع قواعد وضوابط لها، في حين احتاجت اللغات الأوربية إلى مثل ذلك النمط من الدراسة، لتقرر من جديد وضع قواعد وأحكام ومعايير جديدة تضبط بها صور التعبير، وتكشف عن الخصائص الجديدة للغة المعاصرة.

وهذا برأيي هو الذي دفع الكثيرين من الأوربيين إلى محاولة استحداث مناهج بحثية جديدة يستطيعون بها الكشف عما تتميز به اللغات الأوربية المعاصرة من سمات وخصائص.

ولو وضعنا هذه الحالة أمام العربية وما استقرت عليه من واقع في الاستعمال والتداول بين أبنائها، وما آلت إليه من ضوابط ومعايير من جهة، وحالة اللغات الأوربية وما طرأ عليها من تغيرات سريعة، وانتقال من حال إلى حال، ومن كونها مظاهر لهجية إلى لغات ذوات كيانات مستقلة، وميزات وخصائص شخصية تجعل لكل منها قواعد وأحكامها ومعاييرها الخاصة في الأصوات والدلالات والأبنية والصيغ والتراكيب، يجد الباحث الفرق شاسعاً والهوة سحيقة، ثم لا يجد ترابطاً يستطيع من خلاله أن يجعل بين العربية وسائر اللغات العالمية جسراً يعبر به إلى شيء تلتقي فيه معهن.

ومن هنا أجد من العسر والتعذر أن أطبق منهجاً بحثياً وضع مناسباً للغة - أو لغات ذوات سمات خاصة - على لغة امتلكت في ذواتها قوة خلودها وبقائها راسخة على خصائصها .

ولعلني لا أبالغ إذا قلت : أن ثمة غلواً محموماً ينهد به نفر من المغرمين بالبحث الألسني الأوربي في هذا القرن، يهدف إلى الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة، ولا سيما المعنيين بالعربية، ممن تعلموا شيئاً عند الغربيين، أو اطلعوا على ما جاءت به الترجمات من كتب البحث اللساني في فرنسا وغيرها من أقطار أوربا بعد سوسير (١٩١٣م) وهو بحث مقحم على العربية، بعيد عن أنفاسها وخصائصها، وإدخال أهلها في ميدان غير مناسب لها، ولا متلائم مع طبيعتها، في الوقت الذي كانت الدراسات العربية الأصيلة قد آتت أكلها، وخدمت الحرف العربي خدمة لا مثيل لها، وأبرزت خصائص هذه اللغة إبرازاً متكاملًا، لا يحتاج معه أبنائها إلى مزيد من المداخلات والتعقيدات التي يتسم بها البحث الأوربي الحديث .

فليس غائباً عن أذهان الباحثين الألسنيين اليوم التشاجر والخلاف بين المذاهب الألسنة المعاصرة، وما تستخدمه من مصطلحات وما تختلقه من تفسيرات للظواهر اللغوية المختلفة، ومجالاتها المتعددة في الأصوات والدلالات والأساليب، والتنظيم، والصيغ والمفردات . يصل في الكثير من الأحيان إلى حد التناقض^(١)؛ ليس في الأفكار بل في المنهج أيضاً، مما يضع الباحث المتقصي أمام حشد كبير من قبل المذاهب والآراء، فضلاً عن المصطلحات والتعبيرات المبهمة الغامضة التي تحتاج إلى تبيين وإيضاح . وتشير عبارة جورج مونان عن المذاهب المختلفة في تعريف المدلول إلى مثل ما أزعمه - هنا - من ذلك التناقض والاختلاف^(٢) .

(١) كتبت عن التناقضات بين المذاهب الألسنية موضوعاً في مجلة دراسات للأجيال عام ١٩٨٠

عنوانه: (التناقض بين المذاهب الألسنية).

(٢) مفاتيح الألسنية: ص ١٢٠ .

و - هنا - نجد سوسير ، وهو - كما يسمونه - أبو الألسنية في أوروبا ، يذهب إلى أن اللغة : هي شيء مكتسب تقليدي^(١) مميّزاً لها من اللسان الذي يعتمد على الملكة الطبيعية^(٢) في كتابه : «محاضرات في علم اللغة العام»^(٣) .

وهي - عنده - أيضاً : «نظام من الإشارات التي تعبر عن الأفكار»^(٤) .

ونقل عنه جان بياجيه في كتابه : «البنوية» تعريفاً آخر فقال : إنه عرفها : «بنسق عضوي منظم من العلامات»^(٥) وهذه التعريفات جميعها ، تبرز لنا أن اللغة عند رائد الألسنية الأول فردينان دي سوسير ، عبارة عن نظام جامد ، لا تعدو أن تكون قوالب جاهزة ، منقولة من متقدمين إلى متأخرين ، يحكي فيها المتأخر ما درج عليه المتقدم ، فهي شيء مكتسب تقليدي^(٦) ليس غير ، وطبيعتها أصوات - علامات - منظمة تعبر عن أفكار .

وكونها علامات تسير على وفق نظام مكتسب تقليدي لا يعطي للغة مرونة تعبيرية ، وبالتالي لن يستطيع المرء أن يفترض أن ثمة اختلافاً بين أسلوب وأسلوب أو نمط تعبيرية وآخر ، ما دامت اللغة نسقاً من العلامات ونظاماً تقليدياً يكتسبه الإنسان اكتساباً عمّن تقدمه من العشيرة اللغوية الواحدة ، أو من الأبوين ، أو من الأجيال السابقة ، وهذا أمر يرفضه المنطق العلمي ، ولذا كان الباحث اللغوي - حين يعمد إلى دراسة لغة أديب أو عالم أو مفكر^(٧) - يجعل نظره منصباً على تمييز الأساليب ، واختيار المفردات ، ليستطيع بذلك معرفة القدرات التي يمتلكها كل واحد منهم ، ولذا نجد الآخرين ممن كانوا بنيويين أيضاً - قد رفضوا كونها شيئاً

(١) محاضرات : ص ٢٨ .

(٢) نفسه : ٢٨ - ٢٩ .

(٣) طبع عام ١٩١٦ ، وترجم إلى أكثر من لغة ، ثم ترجمه إلى العربية في العراق يوثيل يوسف ، وطبع في مطابع وزارة الإعلام بعنوان : «محاضرات في علم العام» .

(٤) المحاضرات : ص ٣٤ .

(٥) البنية : ٤٧ .

(٦) كما هي عبارته في المحاضرات : ص ٢٨ .

(٧) فلو كانت اللغة قوالب ونظاماً جامداً ينتقل باكتساب وتقليد دون إبداع أو إظهار قدرات لما استطعنا التمييز بين طه حسين والعتاد أو البحري وأبي تمام - مثلاً - في أساليبهم وأشكال التعبير ، وعرض الأفكار - عند كل واحد منهم .

مكتسباً تقليدياً، وخرجوا عن هذا المفهوم إلى كونها تحمل في ذاتها عنصر الإبداع والتصرف، وأن المقتدرين عليها، إذا ما اكتسبوا بنيتها التحتية، انتخبوا الحمل والعبارة ما لا نهاية له^(١)، وهذا اتجاه مخالف لما درج عليه سوسير في حقبته اللغوية، وكان من أثر النظرة السوسيرية عند الباحثين العرب أن صدرت بعض أحكامهم على اللغة، بأنها (مجموعة قواعد صامتة)^(٢) فجعل اللغة هيكلًا جامدًا لا روح فيه ولا حياة، ولو أنصف الباحثون المعاصرون في نظرهم إلى اللغة، وما عرفه العلماء العرب عنها لكانوا أهملوا كل ما يرد من أقوال فيها، مكتفين بمذهب أبي الفتح بن جني: (٣٩٢ هـ) حين قال عنها: «اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»^(٣). فجاء بالشمول والمناعة فيما يخص اللغة من حيث طبيعتها. فهي أصوات - ومن حيث وظيفتها - فهي تعبر - وبالتعبير يتواصل أبنائها ويتفاهمون بها، وينقلون أفكارهم إلى المستمع المتلقي، رابطاً بين نفسية المنتج للكلام ونفسية المتلقي، ومن حيث كونها وسيلة إفصاح عن الأغراض، وهي متعددة، كالتنبيه، والبحث العلمي، والغناء، والشعر، والحوارات المختلفة والمحاججات، والترجمة... الخ.

ثم قال: «كل قوم» فرمز إلى اختلاف اللغات مع اختلاف الأجناس البشرية، قال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالى: ﴿ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألوانكم وألسنتكم﴾ [الروم: ٢٢]، وقال سبحانه: ﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي، وهذا لسان عربي مبين﴾ [النحل: ١٠٣]. فالمتحدث بأية لغة لكي يعبر عن المعاني والأفكار والأغراض، والمستمع يتلقى الكلام لكي يكشف عن مراد المتكلم، وما ينقل إليه من أفكار ومعان^(٤)، فهذا التعريف الذي دفعه إلينا ابن جني منذ ما يزيد على عشرة قرون من الزمن كفانا أموراً جمّة منها:

أولها: تمام التعريف باللغة وخصائصها وسماتها.

(١) وهذا مذهب تشومسكي في (البنى التركيبية): ١٩٥٧م، و(جوانب من نظرية النحو) ص ٦ و ٣١.

(٢) وهذا ما عرف به تمام حسان اللغة في كتابه: (اللغة بين المعيارية والوصفية) ص ١١٤.

(٣) الخصائص: ٢-٣٤.

(٤) انظر: النقد الأدبي الحديث، ومحمد غنيمي هلال: ط ٢. دار النهضة: ص ٢٩.

ثانيها: تجنب الخوض في الاختلافات الكثيرة التي تصل إلى حد التناقض.

ثالثها: وضوح الهدف من التعريف وصحة التعبير عن اللغة، في حين نجد أن جل التعريفات المعاصرة ناقصة، أو مقتصرة على جانب دون آخر، كالاقتصار على طبيعتها وإهمال الوظيفة أو بالعكس.

من هذا الذي تقدم يتبين لنا أن العربية، مع ما وصل إلينا من دراسات في اللسان العربي، وقوامة هذه الدراسات، وإيفائها بما يحتاجه الباحث المعاصر من معرفة، وفهم، وإدراك لما كانت عليه، وما آلت إليه الدراسة اللغوية الحديثة - ولا سيما الأوربية - ينبغي لها أن تكون بمنأى عن أن يقحمها الباحثون العرب في تلك المآزق والمجاهل التي لا تخرج منها إلا بتناحرات وتناقضات مذهبية، ليست العربية بحاجة إليها، ولا هي بماتة بصلة إليها، فكيان العربية وشخصيتها، وأصولها، وضوابطها، ونصوصها الأصيلة وآثارها الواصلة إلينا، قد اكتسبت درجة الاكتفاء الذاتي، وحملت معها عناصر بقائها وديمومتها واستمرار قوتها، وسر حيويتها وحركتها وإنعاشها، ببقاء كتاب الله العزيز، وبهذا التراث العظيم الواصل إلى أبنائها مدوناً ومحفوظاً ومدروساً، مكوثاً زائداً ثراً ومعيناً لا ينضب، يستمد منه أبنؤها ما هم بحاجة إليه من التغذية والتوعية والتثقيف.

إن وجود ظواهر غريبة في اللسان الشعبي المعاصر لا يعني شيئاً وليس له تأثير في كيان العربية، ووجود لهجات عامة، يتكلم بها أوساط اجتماعية مختلفة هو ناموس طبيعي، وقانون لغوي معروف يصاحب كل لغات العالم، فليست هناك لغة مثالية صرف، ليس معها لهجة أو لهجات تبعد عنها أو تقترب منها، ففي اللغات الأوروبية كالفرنسية والألمانية والانجليزية، وغيرها من لهجات شعبية تختلف عن اللغة المثالية - لغة الكتابة والعلم والأدب - فليس طلب (هكسلي) من الكتاب الإنجليز أن يكتبوا باللغة السليمة لأدبهم وعلومهم، إلا مثال على وجود العامية في اللغة الإنكليزية، وإشارة (جورج مونان) إلى تجرؤ الباحثين الأوربيين على إدخال اللهجات العامية في القرن الرابع عشر الميلادي - في أوروبا - إلى البحث العلمي اللغوي كان يعد كفرة^(١) فيها دلالة على وجود العاميات في اللغات الأوروبية - جميعاً - واختلاط المجتمع العربي حين خرج من الجزيرة، يحمل الإسلام عقيدة للبشرية، أدى إلى دخول أجناس مختلفة في ظل الدين الجديد

(١) المفاتيح: ٣١.

وإلى كون هذه الأجيال من الناس غير قادرة على التحدث باللغة إلا بتعلمها واكتسابها من أهلها بالاختلاط^(١)، لكي تستطيع قراءة القرآن وفهم تشريعاته من الطبيعي أن تكون بعض عوامل هذه التحولات في اللسان العامي، إضافة إلى ما تقدمه أن بعض الشعوب التي نطقت بالعربية مختلفة البنى والاستعدادات، والأجهزة النطقية، كما أن بعضها قد يحدث نتيجة الأخطاء السمعية، أو من تفاعل الأصوات اللغوية وتناوبها، أو من عوامل نفسية وجغرافية واجتماعية تفرض نوعاً من التغيرات في بعض أصوات اللغة، يكون اللسان الشعبي مرتعاً خصباً لها، تنمو وتستغل فيه فتصبح مقوماً في مقومات اللهجة، ويلقى استقراراً في اللسان العامي، ويكون ظاهرة طبيعية، كما لو كانت في أصل اللغة، لانعدام الرقابة، وعوامل الضبط على لسان العامة^(٢).

غير أن الذي يمكن أن يلاحظ المرء أن اللسان العربي له القدرة الكاملة على نطق الأصوات الأصيلية والدخيلة، من غير كلفة أو عسر، في حين عسر على غير العربي النطق (بالضاد والظاء والحاء) من أصوات العربية الأصيلية، وهذه الظاهرة المتميزة في الجهاز النطقي العربي واضحة، عرفها الألسنيون العرب، وأشاروا إليها في كتبهم كالجاحظ: (٢٥٥ هـ)، وابن فارس: (٣٩٥ هـ)، وابن حزم الظاهري الأندلسي: (٤٥٦ هـ)، فيقول ابن حزم: *إذا أراد الجليلقي - يعني الغربي - نطق العربية أو: إذا تعرب الجليلقي أبدل من العين والحاء: هاء، فيقول: مهمد، إذا أراد أن يقول محمد*^(٣).

لذلك بقي أثر اللغات القومية - في لسان غير العرب - واضحاً في نطق بعض أصوات العربية، وسرى ذلك إلى لسان العامة، فكان يمثل جزءاً كبيراً من اللهجة العامية في لسان المسلمين عموماً، ولا سيما مجتمع بغداد في عصور الحضارة الإسلامية المتقدمة حجكظاظ - ، فضلاً عن كونها متأصلة في المجتمعات الإسلامية الأخرى في شرق بلاد الإسلام وغربها.

(١) أبحاث ونصوص: ص ٢٩٩ فما بعد.

(٢) نفسه: ٢٩٩ وانظر أمثلة من التغيرات في الأصوات.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام: ٣٠/١.

ومن هنا ظهر ما يعرف في تاريخ الدراسات العربية الألسنية بحركة الرصد اللغوي، وتصحيح اللحن والخطأ، والتنبيه على الانحرافات، والإحالة على الصحيح في اللسان العربي^(١).

ويعضد هذه الحركة ويقويها أن الأصول المرجوع إليها في ضبط اللسان كالقرآن الكريم والتراث العلمي والتشريعي والأدبي تمثل الحصن الحصين، الذي يأوي إليه اللسان، ويستمد فيه القوة في مسيرته اللغوية الصحيحة، على الرغم من كثافة التأثيرات الخارجية من الألسنة المختلفة: الفارسية والهندية والتركية والحبشية والرومية وفي عصرنا الحاضر - الغربية.

واختلاف البيئات العربية، مع اختلاف التأثيرات وتنوع الاحتكاكات بالشعوب أدى إلى اختلاف اللهجات الشعبية المحلية من عراقية إلى مصرية إلى شامية، إلى لهجات الشمال الإفريقي، ولكن شيئاً واحداً لم يختلف بين هذه البيئات، هو الاتفاق على التعبير باللسان العربي المشترك، أعني: العربية السليمة التي ترتفع عن مستوى التبذل العامي، وتلتزم الصيغ السليمة في التعبير، والتنظيم المعهود في البنية النحوية، وتحاشي استعمال المفردات الدخيلة والغريبة والمعربة، والمولدة والمحدثة.

واللهجات المحلية أداة خطيرة يستخدمها الدخلاء، لتمزيق وحدة الأمة، وتفريق كلمتها، وهي التي تمسك بها دعاة التخريب والهدم من المستشرقين والمستغربين، من أمثال: سعيد عقل، ولويس عوض، ويعقوب صنوع، وداوود جليبي، ومتى عفراوي، فضلاً عن المستشرقين الذين عاشوا في مصر والعراق، ولبنان وسوريا من أمثال كاتينو وولكوكس، وولمور، ومارجليوت، وكوهين، وغيرهم.

فإن أمثال هؤلاء لم يكتفوا بإثارة الشبهات والمشكلات تجاه العربية ونحوها وصرفها وبلاغتها، وإنما دعوا إلى نبذ أساليبها الفصيحة السليمة، والتزام العامية، وترك الإعراب، وإشاعة الكتابة باللهجات العامية الشعبية، وتغيير الحرف العربي إلى حرف لاتيني، فضلاً عن قيامهم بدراسات جديدة تشغل العربي عن دراسته الأصيلة، وحين نضيف إلى هذا كله، موضوع البحث في هذه

(١) وهو ما عرف بلحن العوام والخواص. وقد وصلت إلينا جملة من المؤلفات القيمة في ذلك.

العامة، سماع النطق بها، لرصد التغييرات الصوتية والتركيبية، وذلك استجابة لمنهج البحث الألسني الأوربي المعاصر الذي يجعل من أهم مرتكزات البحث الوصفي الألسني كون اللغة منطوقة .

أقول : حين نأخذ بهذا نكون قد انحدرنا إلى ما لا تستحقه العربية الفصيحة من المكان غير اللائق بها، وخرجنا بأحكام وظواهر ليست من خصوصياتها التي تميزت بها عبر حياتها الطويلة الحافلة بمنجزات عظيمة في كل مجالات العلم والأدب والثقافة والفنون، لأن البحث في العاميات يعني البحث في فروع لهجية مختلفة الخصائص، متضادة الأساليب والصيغ، متنوعة المفردات الغربية والدخيلة، وهي بهذه الصفات لا تمثل لغة واحدة، لأنه يراد لها أن تكون واحدة، تنضوي تحت خيمة اللغة الواحدة، فضلاً عن العقيدة الواحدة الصادرة عن كتاب الله (تعالى) وحديث رسوله الكريم (ص) وتراثها الضخم المتصل .

ومن هنا كانت الدعوة إلى الحفاظ على اللسان العربي الأصيل، والاهتمام بالمنابع الأصيلة لهذا اللسان، وانتهاج البحث الألسني العربي الأصيل القائم على أساس استعادة النظر في النصوص العربية الفصيحة، والتنظير بين ما وصل إليه البحث اللغوي العربي، وما يكتشفه الباحث المعاصر من ميزات وسمات قد تكون مجهولة عند القدماء، هو السمة الغالبة على البحث العربي المعاصر، وبذلك يمكن أن نعطي شيئاً مما تحتاجه العربية - اليوم - من الاهتمام .

إن ما وصل إلينا من أبحاث علم اللغة، في أوروبا من طريق الترجمات، في علم الدلالة، وعلم الأصوات، وسائر المجالات التي يتناولها علم اللغة المعاصر، يختلف بمذاقه وطبيعته عما عرفه البحث اللغوي العربي، فقد تضمنت الدراسات الألسنة الأوربية، مناهج ومذاهب تصلح لدراسة اللغات الأوربية، ويمكن تطبيقها على الظواهر اللغوية - عندهم - ولو حاولنا تطبيقها على ظواهر العربية - لرأينا أن ثمة تكلفاً واضحاً بين ما ألفه الباحث العربي، وما يراه الباحث الأوربي، وهذه جملة من ضمور التأويل والتخريج بين الباحثين في قضايا صوتية، نستطيع من خلالها تبين ما درج عليه علم الصوت العربي، وما خرج به علم الصوت الحديث، وما ترك هذه الأخير من أثر في زعزعة الفكر الألسني العربي، وانحراف عن المسيرة المتوارثة عند أجيال الأمة، منذ القرن الثاني الهجري حتى اليوم .

كبيراً
عبدالله بن محمد
البربر

تقول القاعدة العربية: إن الواو أو الياء تقلبان ألفاً إذا تحرك أي منهما، وانفتح ما قبلهما، نحو (قال) من (قول) وباع من (بيع)، وهذه القاعدة تطرد في أية حركة تقع على الواو أو الياء، سواء أكانت فتحة أم ضمة أم كسرة، نحو (طال) من (طول) و(خاف) من (خوف)^(١). وقد تعلمت الأجيال هذه القاعدة ودرجت عليها، وأصبحت جزءاً من كيانها اللغوي حتى هذه السنوات.

تناول البحث الصوتي الأوربي هذه الحالة^(٢)، وطبق منهجه الخاص بها فذهب إلى أن الذي حصل لمثل: (قول) و(بيع) هو سقوط الواو أو الياء، فانزلت الفتحة التي عليهما إلى الفتحة التي هي مصاحبة للقف والباء، فامتدت الفتحة وأصبحت ألفاً طويلة - صائناً طويلاً - . ولكن الذي يثير التساؤل - هنا - هو أن الفتحة، وهي القمة للقاعدة المحذوفة - كما يرون - قد اتفقت في التصويت مع الفتحة - فأصبحت مصوتاً طويلاً، فكيف في مثل: (طول) و(خوف)، فهنا تلتقي ضمة - مصوت قصير - مع فتحة - مصوت قصير آخر - أو كسرة مع فتحة، فكيف نحول الضمة والفتحة إلى ألف، ولا تجانس بينهما، كما انه لا تجانس بين الفتحة والكسرة، ولم تغلب الألف على الواو أو الياء، ولمنعكس؟! أليس في هذا ما يثير الغرابة؟ ففضلاً عن أننا غيرنا في مفاهيم وقواعد محددة وصلت إلينا، وأفهمتنا سبب الإغلال الذي حصل، دخلنا في متاهات جديدة أوجدها لنا البحث الصوتي المعاصر الذي اجتهد فيه هنري فليش، وكانتيانو^(٣) ومالبرج، وبرجستراسر ممن لا صلة لهم بالعربية، ولا بقوانينها، ولا بتراتها العريق الممتد في أصول هذه الأمة وحضارتها.

ولم يقف الأمر عند هذا، بل رأيناهم يختلفون في آرائهم عند تحليل واحدة من هذه الظواهر الصوتية، وهذا مثل آخر من الظواهر التي وصلت إلينا من الأقدمين، وهي قضية صياغة اسم الفاعل من المعتل العين، فالقاعدة تقول: إن الواو والياء وقعتا بعد ألف زائدة، قلبتا همزة، سواء أكانت في حشو الكلمة أم

(١) هذه القاعدة معروفة في كل كتب الصرف والنحو: انظر: شذا الصرف للحملاوي. ط: مصر. وعمدة الصرف لكمال إبراهيم ط: بغداد وغيرهما.

(٢) انظر: المنهج الصوتي في البنية العربية: د. عبد الصبور شاهين. وفقه اللغات السامية. بروكلمان: ترجمة: د. رمضان عبد التواب.

(٣) انظر مثلاً في ذلك: دروس في أصوات العربية لكانتيانو: ترجمة صالح القرماوي ص ١٤٨.

متطرفة، وذلك بنحو: (قائل) من (قاول) و(بائع) من (بايع) و(عجائر) من (عجاوز) و(قبائل) من: (قبائل) وهكذا^(١). مع ملاحظة: أن الواو والياء: إذا لم تكونا صوتي مد، لم تبدلا، نحو (معيشة) و(معاش)، و(مغارة) و(مغاور)، ويقول ابن عقيل: «إلا فيما سمع، فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو مصيبة ومصائب».

تناول البحث الصوتي الحديث هذه القضية، فدخل في مزلق ما أنزل الله بها من سلطان، فهو يرى أن: (قائل وبائع) جاءتا من (قاول وبايع) ولكن الذي حصل هو سقوط الواو والياء، وهما قاعدتان، فبقيت قمتاهما الكسرة أي: أصبح اللفظ: (قا - ل) فتحولت هذه الكسرة - إلى همزة مكسورة، فليست أدري لم تسقط (الواو) و(الياء)، ثم لست أدري كيف يتحول الصوت - وهو الكسرة - إلى همزة مكسورة، أي (قاعدة + قمة)، ومن أين تكونت هذه القاعدة، ولماذا كانت الهمزة؟!.

ولو وقف الأمر عند هذا الحد، لكانت القضية مجرد رأي، ولكن الأمر تعداها إلى الاختلاف في تفسيراتها عندهم في أكثر من رأي^(٢). وهذه الآراء هي:

١- يذهب (داود عبده) إلى أن (قائل) و(بائع) وأشباههما، هي في الأصل (قاؤل) و(بايع) ثم حصل قلب مكاني، لهذه الصيغة فصارتا (قوئل) و(بيئع) فأسقطت الواو والياء - وأطيل مصوت القمة فصار ألفاً، قائل وبائع^(٣).

٢- ويذهب (الطيب البكوش) إلى أن (الواو والياء) من (قاول) و(بايع) أسقطتا، فبقيت الكسرة - كما أشرت سابقاً - وحدها فجلبت لها الهمزة قاعدة فصارت: (قال) و(باع) بحذف الواو والياء، ووضع الهمزة محلها^(٤)، ولسنا ندري مصدر الهمزة عنده!

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ج٢/ ص٤٢٠، فما بعد.

(٢) انظر: دراسات في علم أصوات العربية: د. داود عبده: ٧٧. والتصريف العربي للبكوش:

١٥٤.١٥٣ وبحث: د. أحمد الحموي: محاولة السنية في الإعلال: ٣٧٤ و١٨٢.

(٣) دراسات في علم أصوات العربية: د. داود عبده: ص٧٧.

(٤) ينظر التصريف العربي: للطيب البكوش: ١٥٤.١٥٣.

٣- يذهب (أحمد الحمو) إلى أن الأصل هو الكسرة في (قائل) و(بائع) وليس الهمزة، أي: أن الأصل هو (قا - ل) و(با - ع) ولفظنا همزة مكسورة، ثم وقع في تناقض عندما قال: (وليست الهمزة ناشئة من انقلاب الواو والياء) لأسباب ذكرها، منها: عدم نطق الصوت وحده، كما هو معروف في العربية، ولأن الفصل بين الألف والكسرة يحتاج إلى صامت يقع بينهما، فكانت الهمزة: ولأن (قال) و(باع) جاءتا من أصل ثنائي، وهو (قل) و(بع)^(١)!!.

نقول له: ثم ماذا بعد ذلك، ولم أصبح النطق بهما على زنة (فاعل): قائل وبائع؟ وما المسوغ لذلك كله؟

وتجرد لهذه القضية عبد الصبور شاهين، ولم يتعد ما قاله فليش في هذا المضمار^(٢)، وحمل المسألة فوق طاقتها.

ومثل ذلك كثير، يقف عنده الباحث المعاصر، فيجد التجني واضحا على علماء العربية، وباحثي اللغة في تاريخ البحث اللغوي العربي، كما نلمس ذلك عند ابراهيم أنيس حين يصفهم بأنهم ضلوا الطريق^(٣).

وخلاصة القول: إن البحث الألسني المعاصر، بحث أوجده ظروف اللغات الأوربية التي تختلف في انتماءاتها وتكوينها وبيئاتها وشعوبها المتكلمة بها وتأريخها وطبيعتها عن العربية وظروفها، اختلافا كبيرا، يجعلنا في موقف رافض لكل ما يراد من الباحثين المعاصرين العرب أن يسلكوه، أو يتعاملوا به مع العربية.

ولقد علمنا أن المستشرقين^(٤) منذ بدء حركتهم الاستشراقية، توجهوا إلى لغة القرآن، يثيرون حولها المشكلات والشبهات، ويدعون إلى دراسة أصواتها وتراكيبها بنهج غريب جديد دخيل: لتكون - هي أيضا - بين مفترق الطرق

(١) بحث في مجلة عالم الفكر المجلد: ٢٠. العدد: ٣. السنة ١٩٨٩م. بعنوان: محاولة السنوية في الإعلال ص ١٧٤ ثم ص ١٨٤.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ص ٩٠ و ٢١٣.

(٣) انظر: الأصوات اللغوية: د. ابراهيم أنيس ص ٢٩.

(٤) ينظر على سبيل المثال: نظرات استشراقية في الإسلام: د. محمد غلاب: ص ٢١. ط: مصر. وأضواء على الاستشراق: عبد الفتاح عليان: ٤٣: ط: مصر: ١٩٨٠. والاستشراق: إسحاق الحسيني: ٢٠: مصر: ١٩٦٧. والمستشرقون: علي الخربوطلي / ٨٣ / مصر.

والاختلافات الذهنية بين الباحثين، وتضارب المناهج والمذاهب والأقوال، فالمصطلحات الخاصة بأصواتها، وصيغها وتراكيبها، وتعدد لهجاتها - كما نراه اليوم - في اختلافهم في مخارج الصوت الفلاني، وإضفاء صفة على صوت لا يضيفها باحث آخر، وتفسير ظاهرة لغوية معينة عند باحث، لا يتفق معه باحث آخر في تفسيرها، واستحداث مشكلات واختلاق صعوبات في نحو اللغة ورسم الحرف والإملاء والإعراب^(١) والحركات، والفصحى والعامية، وصعوبة الطباعة وإلى غير ذلك مما لسنا بحاجة إلى سردها - هنا، وهي جميعها مشكلات نقلوها من أبحاثهم في دراستهم للغاتهم المختلفة إلى العربية بغية إشغال أبنائها، وإبعادهم عن التفكير في كيفية حمايتها وصيانتها، والتزام المناهج الأصلية التي وصلت إلينا منهم.

وهذه الادعاءات التي يطلقونها في أبحاثهم، قد تلقى أذنا صاغية عند أهل العربية، هذا اليوم - أو قل: عند الجيل الجديد الذي فتح عينيه على ما دخل العالم الشرقي من مظاهر العلم والتقنيات وتطور الحياة، فبهرته هذه المظاهر وسحرته المخترعات، فعد كل ما يصنعه الغرب مثالا يحتذى به في العلم والمعرفة والبحث والثقافات، ونسي أن هذا الغرب قد كان أسير حضارة الأمة الإسلامية، وعلوم العرب، ومعارفهم، وأنه ما تبقى حضارته المعاصرة إلا على ما وصل إليه من حضارة الأمة العربية وعلومها، وأضاف إليها ما أنتجته الثورة الصناعية في أوروبا بعد قرون الجهل والتخلف.

ومن المخاطر التي تواجهنا في هذه الحقبة الأخيرة الاتجاه الذي نراه عند الكثيرين ممن عنوا بالعربية، نحو التيسير والتجديد، وتغيير الحرف، ومحاولات رسم الحروف بأشكال مختلفة، بزعم التبسيط، وتذليل الصعوبة في الطبع والتعليم إلى غير ذلك من الدعوات.

(١) من أمثال كوهين الذي يذهب إلى خلو العربية من الإعراب، وأن صعوبة قواعد اللغة تدعو العربي إلى ترك الإعراب، فقه اللغة: د. وايغ: ٢١١. وكذلك فولرز الذي يدعي أن لغة أهل مكة لم تكن معربة، في حين نزل القرآن الكريم بلغة أهل الحجاز، وهي معربة - لا كما يدعي. دراسات في فقه اللغة، د. الصالح: ١٢٢ والعربية: فك: ٤ فما بعد.

وأبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، لكاتب البحث: مبحث: الإعراب.

ولقد اتسم الكثير من المواقف المعاصرة ، باختلاق المشكلات للغة في نحوها وصرفها ، وتوجيه النقد والتجريح إليها ، واتسم بعضها الآخر بوصف ما هي عليه من الخصائص والسمات ، ومعالجة قضاياها بموضوعية متزنة تتوخى الحقيقة وتبرز مظاهرها ، وتحملها بالمحل الذي يليق بها لغة متميزة عن سائر لغات العالم .

والذين تناولوها بالنقد والتجريح ، وإثارة المشكلات في التنظيم والبنية والإعراب ورسم الحرف يمكن أن نصنفهم على قسمين :

الأول : يدفعه إلى الحرص على أن يرى لغته سهولة مسورة ، يمكن أن يلقيها للأجيال المتعاقبة بالأساليب والمناهج التي تنافس العصر الذي يعيش فيه ، لذلك نرى أمثال هذا النمط من الدارسين يكتبون أبحاثا في (نحو التيسير) و(مشكلات الحرف العربي) و(طباعته) و(الإعراب) ويعالجون أمثال هذه الموضوعات معالجات تتسم بالعقلانية ، ومثل هذه الموضوعات المتأتية عن حرص صادق ، وإيمان عميق بما ينبغي لأبناء اللغة من أن يؤدوا ما عليهم من واجب احترامها وحبها وتقديمها إلى الأجيال مسورة سهلة ، تفتح أبوابا للمشبهين والمعرضين ، ليستغلوا الإشارات إلى وجود مشكلات في إعرابها وحروفها ، ومعضلات في تراكيبها وصيغها ، مما يؤدي إلى خلق نوع من الشعور في النفوس بصعوبة تعلم هذه اللغة وتلقيها ، وهذا أمر جدير بأن نضع له اعتبارا في أنفسنا حين نريد أن نحسب لغتنا ، وندعو إلى تعلمها ، فليست أشك في إخلاص الدكتور أحمد الجوارى ، ولا الدكتور أحمد مطلوب ، ولا غيرهما ممن أخلص لهذه اللغة ، واعتنق كيانها ، وناصح عنها ، وأقام لها وزنا ثقيلًا في نفسه .

ولكن مجرد الطرق على وتر التجديد والتيسير والتسهيل ، يعني - عند ذوي الشبهات - وجود ما يضاد هذه المفاهيم من نحو : التقليدية ، والجمود والعسر والصعوبة ، في حين يعلم كل أبناء هذه اللغة ، وكل المعنيين بها أنها عاشت أجيالا طويلة بعد الرسالة الإسلامية بنحوها وصرفها وبلاغتها ، ودراساتها منذ كتاب سيويده : (١٨٠ هـ) والكسائي : (١٨٩ هـ) ، والفراء : (٢٠٧ هـ) ، والمازني : (٢٤٨ هـ) ، والمبرد : (٢٨٥ هـ) ، وثعلب : (٢٩١ هـ) ، والزجاج : (٣١١ هـ) ، وابن السراج : (٣١٦ هـ) ، وأبي علي الفارسي : (٣٧٧ هـ) ، وابن جني : (٣٩٢ هـ) ، مروراً بمفصل الزمخشري : (٥٣٨ هـ) وشرحه لابن يعيش : (٦٤٣ هـ) ، ومتون النحو لابن مالك : (٦٧٢ هـ) ، وابن الحاجب : (٦٢٦ هـ) وشروحهما

الكثيرة حتى الدراسات الحديثة، إن هذه الكتب والمصنفات، والجهود المختلفة المصنوعة قد صنعت أجيالا من الأدباء والعلماء والخطباء المصاقع يكتبون بهذه اللغة، ويتواصلون بها، ويتحاججون ويناقشون، ويتحاورون... وحتى يومنا هذا خرج الأزهر أمثلة رائدة في اللغة وآدابها، وما كان الأزهر ليدرس بالمنهج التي يدعو إليها رواد التجديد والتيسير في عصرنا الحاضر، بل التزموا علل النحويين القدامى، وساروا على وفق ما رسم الأوائل من طرائف ومناهج، فأعربوا وعللوا وقاسوا، وقالوا بالعوامل، وعرضوا تراكيب اللغة على المنطق والعقل، وخرجوا بما يقبله الذوق والعقل والوجدان، وما رأت الأجيال صعوبة في كل ذلك، إلا في عصرنا الحاضر حين بدأ الخراصون المغرضون من المستشرقين وصنائعهم يشيرون الأباطيل ويحرفون الحق، ويجملون الباطل، ويزوقون القبيح، ليجعلوه جميلا في نظر أبناء الجيل المعاصر.

والثاني: هو الفريق الهدام الذي عمل عامدا على التخريب والهدم وحرف المسيرة، فراح يشنع على اللغة وآدابها وقوانينها مدفوعا بعاملين:

١- الجهل بهذه اللغة ومكانتها وخصائصها المميزة، وقد راتها على التعبير الجميل، ومواكبتها لسنن التطور والتغيير، فحين يجد نفسه مكفوءا حسيرا خاليا من معرفة أبسط قواعدها وسننها يصمها بالصعوبة والعسر، ويدعو إلى مثل هذا الإحساس في الآخرين، ليكونوا معه عوناً على الهدم والتشنيع، وأمثال هؤلاء كثيرون كتبوا على صفحات الجرائد والمجلات، روجت لهم أجهزة الإعلام المشبوهة، بل دفعتهم إلى الكتابة في مثل هذا الاتجاه: لينالوا من لغة القرآن الكريم، وأهلها. ومن أولئك - على سبيل التمثيل - ما كتبه^(١) صلاح السائير عن العربية، وكنت أحد الذين ردوا عليه، فقد وصم العربية بالعقم، والجمود، وأطلق عليها لغة (الديناصور)، ودعا إلى ترجمة القرآن الكريم باللهجة العامية، وكتب صادق محقق، مقالا في مجلة المجتمع العلمي في دمشق بعنوان: تأثير اللغة الفارسية في العربية، وقد رددت عليه ببحث مستفيض عام: ١٩٨٩م، في جريدة (العراق) كما كتبت مقالات أخرى فيها الكثير من إظهار سمات هذه اللغة^(٢).

(١) جريدة السياسة الكويتية: عام ١٩٨٨. بعنوان: (خدعوها بقولهم: ضاد).

(٢) انظر مثلا: القادسية: ٢٦ / ك: ١٩٩٣.

٢- العصبية، أو الحملة الشعوبية على الحرف العربي، وأهله، إذ لا يرى هذا الفريق الشعوبي الأحمي في العربية: أنها لغة الدين، ولغة كتاب العزيز الذي هو تشريع وأحكام للأمة، وان هذه اللغة هي لغة أداء العبادات والطاعات، ولغة التواصل بين أبناء الأمة، وأن علاقتها بالإسلام علاقة جذرية صحيحة، وأنها اللغة التي اختارها الله (تعالى) لكتابه على لسان نبيه العربي محمد (صلى الله عليه وسلم)^(١).

ومن هؤلاء جمع كبير من أبناء اللغة الضالين، وعلى رأسهم من الأجانب: المستشرقون اليهود، والمتعصبون لأوربا، كتبوا على صفحات الجرائد والمجلات ووضعوا في ذلك كتيبات، من أمثال داوود جلبي، الذي دعا إلى إبدال الحرف العربي إلى لاتيني، وسعيد عقل الذي دعا إلى إشاعة العامية ونبذ الفصحى، وغيرهما، والكل متابعون لويلمور، ووليم سبيتا، وولكوكس وكوهين، من اليهود والمستشرقين الذين أثاروا بخبث واضح، شبهات ما أنزل الله بها من سلطان، ما يدفعهم في ذلك إلا الرغبة في هدم اللغة العربية، وتشويه صورتها الجميلة، في أهلها وغيرهم، وهم يعلمون أن كل ما يختلقون من «صعوبة تعلمها» أو «عسر نحوها» أو «تعقيد رسم حروفها وكلماتها» أو «عدم قدرتها على أشكال التعبير» أو «عدم مواكبتها الأنماط الحضارية المختلفة، والعلوم ومستجداتها، والتطور...» إلى غير ذلك - إنما هو ضرب من الاختلاق والوهم، والقصد منه تقييح الصورة التي يحملها أبناؤها عنها في مخيلتهم، وفي واقعهم، وفي نفوس الراغبين في تعلمها واعتناقها.

ولو وجهنا سؤالاً إلى أمثال هؤلاء: كيف أتقنتموها أنتم، وكتبتم بها، وحققتم كتب تراثها العلمي والأدبي، ونشرتتم الأبحاث والمقالات بأساليبها الدقيقة، وعباراتها الفصيحة السليمة، وكيف ألّفتتم فيها الكتب التي يضيق الحصر عنها؟. وهذه جملة كبيرة جداً من كتب تراثها قد وصلت إلينا محققة بأيديكم تدل على عمق في معرفتها، وقدرة غريبة على الكتابة بها والتأليف، لم كم تعتوركم صعوبة؟ أو يقف أمامكم دون تعلمها وإتقانها شيء مما ادعيتم من تعقيدها، وعسرها؟!.

(١) إثارة المشكلات تجاه العربية: القادسية: السنة: ١٩٩٣ في ٢٦ كانون الأول.

إنهم استطاعوا أن يفهموها - وهم الغرباء عنها - وأن يعرفوا دقائقها ، وأن يتصرفوا بأساليب التعبير بها بيسر وسهولة - وهي على حسب ما ادعوا عسيرة صعبة - ، في حين صوروها للآخرين في غاية المعازلة والتداخل والتعقيد ، وكل ذلك معروف الأهداف واضح الغايات ، على ذوي البصائر .

إذا كانت الغاية في التجديد والتيسير - عند الباحثين المعاصرين - هي إيجاد سبيل تربوي علمي موضوعي لتعليم النشء ، وإيصالها إلى طالبي تعلمها من غير الناطقين بها ، فليس في ذلك من بأس ولا ضير ، مع أنني أحتفظ برأيي السابق ، وهو أن أساليب تعليمها المستقدمة ، كانت ناجحة ، وهي التي تكفلت بتكوين فطاحل الأدباء والمفكرين والمثقفين ، وقادة العلم والاجتماع والتربية ، والفلاسفة - ولم تكن تلك الطرائق عقبة في طريق تلقيها وتعلمها .

ولئن كانت بعض الإثارات المعاصرة ترمي إلى طرح نظرة جديدة في بعض تصورات النحويين القدامى في موضوع : التعليل و العامل و التأويلات العقلية والمنطقية لتراكيب اللغة وأبنيثها ، إن ذلك أمر لا يدعو إلى الإنكار أو الاستغراب فنحاة العربية انقسموا على فريقين : فريق آمن بالعقل والقياس في تحليل الجملة العربية ، وبنيتة المفردة . وفريق أوكل الأمر إلى الشائع في الاستعمال ، وحكم السماع والنقل والرواية لنصوص اللغة ، وقال ما قالته العرب .

وهذه الأمور قد لقيت نقدا - وإن كان محدودا من بعض النحويين القدماء ، كقطرب محمد بن المستنير : (٢٠٤ هـ) الذي ادعى أن الحركة جيء بها في الكلام العربي ليسهل نطق الكلمات في درج الكلام ، وقد رد قوله ، بأن للحركة تأثيرا في الدلالة التركيبية والسياقية ، ومراد التكلم منها ، فضلا عما ذهب إليه قطرب ، وكابن مضاء القرطبي : (٥٩٢ هـ) الذي ادعى أن النحويين أغرقوا في التأويل والتفتيش عن العلل الثواني والثالث ، وتأثير العامل في تغيير حركة الفاعل والمفعول . . الخ .

و حين نتأمل مذهبه نجده يفتش عن تأويلات أخرى للجملة العربية ، تضيف مذهبا آخر إلى مذاهب النحاة السابقة ، فضلا عن أن مذهبه ذلك وقف عليه ولم يسايره أحد ، ولم يلق أذنا صاغية ، ولم يتعد حدود زمنه ، ولا حاول أحد أن يرجع إليه لتأكيد رأي - حتى كانت الدراسات الحديثة التي اتخذت من نظرتة تلك

مسلكاً تطرقه للحديث عن التجديد والتغيير والتيسير، كما فعل إبراهيم مصطفى في مصر^(١).

لقد كانت اللغة - وما تزال - تدرس بأي منهج وتقدم للمجتمع أفذاذاً في الأدب والشعر، وفنون التعبير المتنوعة.

ولئن كان العصر الجاهلي قد طلع بامرئ القيس وغيره من فطاحل الشعر، والخطباء، وبنوادر الأمثال، وفنون البلاغة في القول، لقد صنعت هذه اللغة أفذاذاً من البلغاء والفصحاء من عصر الرسول - ص - حتى يومنا هذا، وهل الحبوبي والبارودي وشوقي والرصافي وحافظ والجواهري، وشعراء المهجر، وشعراء الوطن العربي كله وشعراء العالم الإسلامي، وفطاحل خطبائه وكتابه وعمالقة الأدب والقصة والمسرحية، والثقافة إلا من صناعت هذه اللغة المعطاء، المقتدرة على أن تكون بنت عصرها وأم أبنائها في كل وقت؟!.

ثم ما الذي نقصده من التيسير؟ هل نريد أن نبدل الفاعل فنجعله تمييزاً، ونقلب الحال إلى مضاف إليه، ونقدم المجرور على حرف الجر، ونشوه صورة الحرف ليستساغ منظره عند دعاة التيسير - أو نبدله لا تينياً ليطمئن لهم بال، ويهدأ لهم قلب؟!.

إن كل لغة لها نظامها، وأنساقها وقواعدها وخصائصها، وإن ذلك كله مرهون بنظام ثابت مستقر لا يمكن تغييره، لأن نظام أي لغة هو سمة خاصة بها، وأن الذي يمكن أن يدخله التغيير - وإن كان في حدود ضيقة في أية لغة - هو بعض أصواتها - وبعض دلالات مفرداتها تبعاً لقوانين التطور الدلالي، وانتقال المعنى، والمواقف الكلامية، والسياقات المختلفة وتأثير المجازات التعبيرية، وفيما عدا ذلك تبقى المفردة محافظة على دلالتها المعجمية، ودلالاتها العرفية الاجتماعية والاستعمالية داخل التركيب.

إن الدعوة إلى التيسير - في نظري - ينبغي لنا أن نكون حذرين من قبولها، وإن نحددها في:

١- محاولة إيجاد الوسائل المناسبة لإيصال هذه اللغة إلى الأجيال المستقبلية وإلى متعلميها.

(١) ينظر كتابه: إحياء النحو - ط: مصر.

٢. محاولة الإبقاء على خصوصياتها المميزة لها بين لغات العالم، بالحفاظ على سلامتها في النطق وسلامة قواعدها ومفرداتها التي عهدها درس النحو العربي دون الإخلال بها، ومحاولة تهذيب الفضول الزائد - إن وجد - قدر الامكان .

فليس صحيحاً عدم التنبيه على وجود ما يعرف بالاشتغال أو التنازع في تراكيب الجملة العربية، لأن ذلك من خصوصياتها، ولكن بالإمكان تجاوزه في درس النحو التعليمي، بعد إفهام الطالب بأصوله، لثلا يقع تركيب مماثل لحالة التنازع - مثلاً - فيكون غريباً على ابن اللغة . وأما أن يكون الموضوع مهملاً حتى في الدراسات المتخصصة - العليا - فذلك ما لا ينبغي أن يكون؛ لأن الباحث العلمي مطالب بمعرفة كل صغيرة وكل كبيرة في اللغة التي يتخصص بدراستها .

إن سوسير قد ذهب إلى أن اللغة نظام ثابت وأن تراكيبها وجملها هي قوالب يجترها الناطق، فهل هذا إلا دليل على ثبوت القواعد والأحكام في نظام أية لغة، فلماذا نفكر في التغيير والتجديد والتطوير والتيسير؟! .

ولقد وضع تشومسكي نحوه التوليدي - التحويلي على النحو التقليدي، وجعل للمنطق مكاناً في قبول التركيب ورفضه، فهل كان تشومسكي يفكر بتفكير النحو العربي؟

لا أرى نعرات التغيير وصيحات التجديد إلا محاولات هدمية لكيان العربية، وإذا تسامحت بشيء من التيسير فلا أكثر مما أشرت إليه، من غير مساس بكيان اللغة المتميز بين سائر اللغات الأخرى .